صنـدوق النقـــد الدولـي

نشرة معلومات معممة

إدارة
العلاقات
الخارجية

نشرة معلومات معممة رقم 75/06
للنشر الفوري
١١ يوليو ٢٠٠٦

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع جمهورية مصر العربية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٣ يونيو ٢٠٠٦ مشاورات المادة الرابعة التي أجراها مع جمهورية مصر العربية.[١]

خلفية

تسارعت الإصلاحات في مصر على مدى العامين الماضيين واستهدفت إزالة العوائق أمام زيادة النمو وخلق فرص العمل. وأسهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مجموعة كبيرة من الإصلاحات الرامية إلى تحديث القطاع الحكومي وإعطاء دفعة لنشاط القطاع الخاص، كما ساعد في تحقيقه وجود بيئة خارجية مواتية.

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. ويقوم الخبراء بعد عودتهم إلى مقر الصندوق بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم المدير العام للصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين يتم إرساله بعد ذلك إلى سلطات البلد المعني. وتصف نشرة المعلومات المعممة هذه آراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أعربوا عنها في المناقشة التي أجريت بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٦ استنادا إلى التقرير المقدم من خبراء الصندوق.

فقد ارتفع النمو ليصل إلى ٥,٧% في النصف الأول من ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وبالرغم من استمرار القطاع الخارجي محركا مهما للنمو، فقد امتد التوسع ليشمل قطاعات أخرى في الاقتصاد وأثمر نموا مرتفعا ومتزايدا في قطاعي التشييد والخدمات. ويشهد الاقتصاد المصري زيادة مستمرة في معدل التوظيف، ولكن استمرار زيادة البطالة يبرز الحاجة إلى إعطاء دفعة للاستثمار والنمو في القطاع الخاص.

وفي عام ٢٠٠٥، حدث انخفاض حاد في معدل التضخم وأصبحت أسعار الفائدة الحقيقية موجبة للمرة الأولى منذ سنوات. فقد تراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين من ١٧% (سنة/سنة) إلى ٤% خلال الخمسة عشر شهرا (سنة/سنة) حتى نهاية إبريل ٢٠٠٦. وفي مايو ٢٠٠٥، حدد البنك المركزي المصري نطاقا لأسعار الفائدة على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة، مما حد من تقلب أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ومع تراجع معدل التضخم، بدأ البنك المركزي تيسير السياسة النقدية في منتصف عام ٢٠٠٥. وعلى ذلك، توسعت المجملات النقدية بمعدل سريع في عام ٢٠٠٥، لكنها تباطأت مرة أخرى في عام ٢٠٠٦. هذا ولم تتأثر أسعار الإقراض تأثرا كاملا بانخفاض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، ولا يزال نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص ضعيفا.

ولا يزال الأداء كفؤا في سوق الصرف الأجنبي بين البنوك منذ بدأت هذه السوق عملها في أواخر ٢٠٠٤، حيث تتاح للبنوك حرية شراء وبيع العملات الأجنبية بالأسعار التي تحددها السوق. ونظرا لتوافر السيولة بالدولار الأمريكي نتيجة للفوائض الكبيرة التي حققها ميزان المدفوعات، أقبل البنك المركزي المصري على شراء النقد الأجنبي بكثافة سعيا منه لتعزيز الاحتياطات الدولية ضمن أسباب أخرى. ونتيجة لذلك، لم يطرأ تغير يذكر على سعر الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي منذ مطلع عام ٢٠٠٥، وكان المصدر الرئيسي للسيولة في ذلك العام هو نمو الأصول الأجنبية الصافية لدى الجهاز المصرفي.

ولا يزال الاقتصاد المصري في وضع مريح من حيث مركز ميزان المدفوعات والمركز الخارجي. فقد ازدادت الاحتياطات الدولية من ١٥ مليار إلى ٢٢,٥ مليار دولار أمريكي (ما يغطي الواردات لمدة ٧,٥ أشهر) خلال الخمسة عشر شهرا حتى نهاية مارس ٢٠٠٦. ومع سرعة نمو الواردات غير النفطية وركود الصادرات غير النفطية، بدأ فائض الحساب الجاري في الانخفاض. غير أن التدفقات الرأسمالية الداخلة، ومعظمها غير منشئ للديون، تدعم مركز الأصول الأجنبية الصافية في كل من البنك المركزي والجهاز المصرفي. ومن المتوقع أن تنخفض في السنوات القادمة نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي، والتي تبلغ حاليا ٣٠%، انعكاسا للسياسة الرشيدة في مجال الاقتراض الخارجي.

وقد أجرت السلطات المصرية في عام ٢٠٠٥ مجموعة من الإصلاحات في المالية العامة. فعلى جانب الإيرادات، قامت الحكومة بتخفيض وتبسيط الضرائب على دخل الشركات والأفراد، وتحولت إلى نظام التقدير الذاتي

للضريبة، وأنشأت مركزا لكبار الممولين. ورغم أن المتوقع للإصلاحات أن تسفر عن خسارة في الإيرادات على المدى القصير، فقد أفادت التقارير بأنها عززت الالتزام الضريبي وشجعت تقديم الإقرارات. وعلى جانب المصروفات، تم اعتماد تبويب جديد للموازنة يتوافق مع "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١" الصادر عن صندوق النقد الدولي، مما حقق تحسنا كبيرا في شفافية المالية العامة. فعلى سبيل المثال، أُعلن في موازنة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ولأول مرة حجم الدعم الكبير على الوقود الذي تقدمه الهيئة المصرية العامة للبترول المملوكة للدولة.

ويتوقع أن ينخفض العجز الموحد للحكومة العامة إلى ٨,٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٦/٢٠٠٥، بعد أن بلغ ٩,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٥/٢٠٠٤. فقد تحسن وضع المالية العامة بفضل الإيرادات الاستثنائية المتأتية من سداد المتأخرات الضريبية على الهيئة المصرية العامة للبترول وبيع ٢٠% من الشركة المصرية للاتصالات. ويتوقع أن يرتفع صافي الدين العام بنحو ١,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ليصل إلى ٦٩,٨% من إجمالي الناتج المحلي بحلول يونيو ٢٠٠٦. وتعمل السلطات المصرية حاليا على إعداد مجموعة من التدابير لخفض العجز في السنوات التالية بنسبة لا تقل عن ١% من إجمالي الناتج المحلي سنويا، وهو ما يتضمن ترشيد الدعم، وتطبيق ضريبة متكاملة على القيمة المضافة، والحد من ارتفاع مجموع الأجور.

وقد أحرزت الحكومة تقدما ملحوظا في برنامج الإصلاح الهيكلي، مما أضاف خطوات جديدة على طريق انتقال مصر إلى اقتصاد السوق. فبرنامج الخصخصة يشهد زخما متزايدا، والجهود متواصلة لتعزيز المعايير التنظيمية والرقابية في أسواق رأس المال وقطاع التأمين والقطاع المصرفي، والتقدم جار في إعادة هيكلة البنوك المملوكة للدولة بما يتضمنه ذلك من بيع البنوك المشتركة، وإعادة هيكلة وتسوية القروض المتعثرة. ويتوقع استكمال خصخصة رابع أكبر بنك مملوك للدولة (وهو بنك الإسكندرية) في عام ٢٠٠٦. وجدير بالذكر أن البورصة المصرية كانت الأفضل أداء على مستوى المنطقة في عام ٢٠٠٥.

تقييم المجلس التنفيذي

أشار المديرون على وجه الخصوص إلى التراجع الملموس في معدل التضخم، مع تسارع وتيرة الانتعاش الاقتصادي واتساع نطاقه. وقد ساعد في تحقيق هذه النتائج قوة الإنجازات في مجالي الخصخصة وإصلاح القطاع المالي، مما أدى إلى تحسن واضح في ثقة السوق. كذلك أثنى المديرون على الجهد الهائل الذي بذلته السلطات المصرية لإجراء إصلاحات هيكلية في مجال المالية العامة تمخضت عن تحسين مستوى الشفافية والفعالية في إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها. وبالنسبة للمستقبل، قال المديرون إن هناك تحديات مهمة لا تزال تواجه مصر في سعيها

لزيادة النمو الاقتصادي على أساس مستمر وتخفيض معدل البطالة، مشيرين بالتحديد إلى ضخامة الاقتراض الحكومي وارتفاع مستويات الدين العام، ومحدودية دور الوساطة المالية والحواجز البيروقراطية أمام نشاط القطاع الخاص.

وأعرب المديرون عن قلقهم إزاء العجز الكبير في المالية العامة ومن ثم رحبوا بالخطة متوسطة الأجل التي وضعتها السلطات لتخفيض هذا العجز بمعدل لا يقل عن ١% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي سنويا. غير أنهم شجعوا السلطات على النظر في اتباع نهج أكثر طموحا لتصحيح ديناميكية الدين، وتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل تدريجي، وزيادة ثقة المستثمرين وقدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. وحث المديرون السلطات على الإسراع بتنفيذ تدابير تضمن تصحيح أوضاع المالية العامة على النحو المتوخى، مشيرين على وجه الخصوص إلى الحاجة الملحة لخفض الدعم على الوقود وتحسين توجيهه إلى مستحقيه.

وأثنى المديرون على جهود البنك المركزي لتحديث صياغة السياسة النقدية وعملياتها واتفقوا على أن موقف السياسة النقدية الحالي يبدو مساندا بشكل عام لهدف تثبيت التضخم عند مستوياته الراهنة. غير أنهم نبهوا إلى ضرورة الانتظار حتى يتباطأ نمو السيولة ويترسخ مستوى التضخم المنخفض قبل إجراء أي تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة، وأشاروا إلى أن حجم التمويل المقدم للحكومة ينبغي أن يكون محدودا للغاية.

وأوصى المديرون بتسريع الإصلاحات اللازمة لدعم استقلالية عمليات البنك المركزي وتحسين صياغة السياسة النقدية، بغية التحول إلى إطار رسمي لاستهداف التضخم على المدى المتوسط. غير أنهم نبهوا إلى أن ذلك يتطلب مرونة أكبر في سعر الصرف.

وأشار المديرون إلى سلاسة أداء سوق الصرف الأجنبي بين البنوك، ولكنهم أعربوا عن تفضيلهم دورا أكبر تؤديه قوى السوق في تحديد سعر الصرف، وهو ما سيشجع أيضا على إيجاد أدوات لإدارة المخاطر. وأعرب المديرون عن رأيهم بأن تعجيل الإصلاحات الهيكلية سوف يسهم إسهاما كبيرا في التصدي لتأثير ارتفاع سعر الصرف عن طريق زيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد.

ورحب المديرون بما تحقق من إنجازات في إصلاح القطاع المالي، بما في ذلك بيع عدد كبير من البنوك المشتركة والبيع المرتقب لبنك الإسكندرية. وقد شجعوا السلطات المصرية على وضع خطة واضحة متوسطة الأجل لخصخصة بقية البنوك الرئيسية المملوكة للدولة. ورحب المديرون أيضا بتسوية قدر كبير من القروض الخاصة المتعثرة وأشاروا إلى التحسينات التي أجريت في تنظيم أسواق رأس المال والجهود المبذولة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية في الرقابة على القطاع المصرفي وقطاع التأمين. وأيد المديرون السلطات فيما ارتأته من أن

تحديث برنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠٠٧ سوف يكون أداة فعالة في تقييم مدى التقدم الذي أحرزه برنامج إعادة الهيكلة المالية وتحديد مواطن الضعف الممكنة فيه.

وأعرب المديرون عن تقديرهم لعزم الحكومة على تخفيض الحواجز التي تعوق نشاط القطاع الخاص من خلال زيادة تحرير النظام التجاري، والحد من التعقيدات الإدارية، وتحسين الإطار القانوني للأنشطة التجارية. وأشاروا أيضا إلى ضرورة زيادة المرونة في سوق العمل وتحسين مستوى التعليم والتدريب للحد من عدم التوافق بين المهارات المتاحة ومتطلبات سوق العمل.

ورحب المديرون بتشكيل لجنة وزارية لمعالجة أوجه الضعف في الإحصاءات، لا سيما البيانات المتعلقة بمؤشر أسعار المستهلكين والاستثمار الأجنبي المباشر. وحثوا السلطات المصرية على إعطاء أولوية قصوى لتقوية الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية وتوثيق التعاون بين الهيئات الحكومية المعنية.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد انتهاء مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويلة الأجل مع الصندوق. وتصدر نشرات المعلومات المعممة أيضا بعد مناقشات المجلس التنفيذي لقضايا السياسات ذات الطابع العام، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك في حالات معينة.

جمهورية مصر العربية: مؤشرات اقتصادية مختارة/١

	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	توقعات ٢٠٠٦/٢٠٠٥	توقعات ٢٠٠٧/٢٠٠٦
القطاع الحقيقي					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,١	٤,١	٤,٩	٥,٦	٥,٦
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط التغير على مدى ١٢ شهرا)	٣,٢	١٠,٣	١١,٤	٤,١	٥,٥
معدل البطالة (%)	١٠,٥	١١,١	١٠,٥	...	...
المالية العامة					
ميزان الحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-٩,٠	-٨,٣	-٩,١	-٨,٣	-٨,١
صافي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	٦٦,٦	٦٤,٨	٦٨,٢	٦٩,٨	٧٠,٥
النقود والائتمان					
نمو النقود بمعناها الواسع (معدل سنوي)	١٦,٩	١٣,٢	١٣,٦	١٣,٨	١٤,٧
صافي المطالبات على القطاع الحكومي (معدل نمو سنوي)	٢٢,٧	٢٥,٨	٢٦,٠	٥,٩	١٧,٣
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (معدل نمو سنوي)	٧,٣	٤,١	٣,٨	٦,٨	٧,٧
أسعار الفائدة على أذون الخزانة لمدة ٩١ يوما (%)	٨,٣	٨,٤	١٠,٢	٨,٨	...
القطاع الخارجي					
الميزان التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-٨,١	-٩,٩	-١١,٦	-١٠,٥	-١٠,٨
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٢,٤	٤,٣	٣,٣	٢,٠	١,٢
الاحتياطيات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	١٤,٨	١٤,٨	١٩,٣	٢٣,١	٢٦,٣
(بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات)	٩,١	٧,٦	٧,٧	٧,٥	٧,٧
إجمالي الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	٣٦,١	٣٧,٩	٣٢,٤	٣٠,٣	٢٦,٤
أسعار الصرف					
الجنيهات المصرية لكل دولار (متوسط)	٥,١٣	٦,١٦	٦,٠٠	٥,٧٥	...
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط؛ التغير %)	-٢٠,١	-٢١,٦	٤,٢	...	...

المصادر: السلطات المصرية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ السنة المالية المصرية تنتهي في ٣٠ يونيو.